

Distr.: General
20 January 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والخمسون

فيينا، ٨-١٢ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها على نحو غير مشروع والتدابير ذات الصلة بذلك:

الحد من عرض المخدرات غير المشروع

تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة

تقرير المدير التنفيذي

ملخص

اعتمدت لجنة المخدرات، في دورتها الحادية والخمسين، القرار ٧/٥١ المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة"، الذي دعت فيه اللجنة دول العبور وبلدان المقصد وبلدان المنشأ، ضمن جملة أمور أخرى، إلى تعزيز تعاونها في مجالات مراقبة الحدود وتبادل المساعدة القانونية وإنفاذ القوانين وتبادل المعلومات وخفض الطلب. وفي القرار نفسه، دعت اللجنة الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى تعزيز مبادرات تقديم المساعدة والدعم التقني إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة؛ وحثت اللجنة المؤسسات المالية الدولية على توفير دعم مالي للدول المتضررة من مرور المخدرات غير المشروعة عبر أقاليمها؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي للمكتب أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ويتضمن هذا التقرير ما قدمته الدول الأعضاء من معلومات عن تنفيذها للقرار ٧/٥١.

* E/CN.7/2010/1



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولاً- مقدمة
٣	١٠-٢	ثانياً- التعاون الدولي والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة
٧	١٤-١١	ثالثاً- الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمساعدة الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة
١٠	٢٠-١٥	رابعاً- التوصيات

أولاً -

مقدمة

١ - دعت لجنة المخدرات في دورتها الحادية والخمسين، في قرارها ٧/٥١ المعنون "تقديم المساعدة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة"، دول العبور وبلدان المقصد وبلدان المنشأ، ضمن جملة أمور أخرى، إلى تعزيز تعاونها في مجالات مراقبة الحدود وتبادل المساعدة القانونية وإنفاذ القوانين وتبادل المعلومات وخفض الطلب، بما يتسق مع نظمها القانونية والإدارية الوطنية، ودعت كل الدول الأعضاء إلى دعم ذلك التعاون والترويج له. وفي القرار نفسه، دعت اللجنة الدول الأعضاء ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى مواصلة تعزيز مبادرات تقديم المساعدة والدعم التقني إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، كما دعت الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى تقديم تبرعات خارجة عن الميزانية لتلك الأغراض، وفقا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها؛ وحثت المؤسسات المالية الدولية على تقديم الدعم المالي إلى الدول المتضررة من مرور المخدرات غير المشروعة عبر أقاليمها؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. وقد أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ طلب فيها تقديم معلومات عن جهودها الرامية إلى تنفيذ القرار ٧/٥١. ويتضمن هذا التقرير ما قدمته الدول الأعضاء من معلومات بهذا الشأن.

ثانياً - التعاون الدولي والمساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة

٢ - يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) دعماً مباشراً إلى الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، من خلال برامج التقنية التي ينفذها خبراءه العاملون في المقر وفي المكاتب الميدانية. ويسلط الضوء في هذا التقرير على بعض التطورات الرئيسية التي حدثت منذ التقرير المقدم إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

٣ - فقد انتقل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، الذي تُضَيِّفه حكومة كازاخستان، من المرحلة التجريبية إلى العمل بشكل كامل. ويدعم المركز، الذي أنشئ كمبادرة من المكتب لتقديم المساعدة التقنية من أجل تسهيل تبادل المعلومات وتحليل

الاتجار بالمخدرات، تنسيق الأنشطة العملية التي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القوانين في الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وافتتح المركز رسمياً في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٤ - وقد طوّر المركز دوره الإقليمي وأقام تعاوناً غير رسمي مع عدة جهات منها منظمات دولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) والمنظمة العالمية للجمارك وأجهزة إنفاذ القانون المختصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وبدأ العمل لإضفاء الصفة الرسمية على اتفاقات التعاون الثنائية مع الإنتربول واليوروبول والمنظمة العالمية للجمارك. ومن منصّات الاتصال التي تدعم عمليات المركز، وتدعم بالتالي تبادل أعضاء المركز المعلومات مع ألماتي وجميع أنحاء المنطقة، منصتا تخاطب مشفّرتان، هما نظام إنتربول I-24/7 وشبكة الإنفاذ الجمركي CEN COMM-2 التابعة للمنظمة العالمية للجمارك. وأنشئت في المركز قواعد بيانات داخلية مستمدة من التقارير المقدمة إليه، وبدأ المركز نشر تقارير تحليلية استراتيجية. ووُزّع أكثر من ٤٠ نشرة إعلامية وتحليلية حول مختلف جوانب الاتجار غير المشروع بالمخدرات على ٥٠٠ جهة متلقية.

٥ - وأدّى الدور الذي يضطلع به المركز في التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون إلى تفكيك ١٢ قناة عبر وطنية لتهريب الهيروين وإلى ضبط ما يربو على ٢٠٠ كيلوغرام من الهيروين. وأسهم المركز أيضاً في التدريب العملي على إنفاذ القانون من خلال تمرين قائم على محاكاة "آنية" لعملية تسليم مراقب لمخدرات غير مشروعة، شاركت فيه أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وتناول هذا التمرين المشاكل العملية التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون، مثل التخطيط لإجراء عمليات مشتركة، ومناولة الأدلة وإجراءات التسليم والتسليم، والإبقاء على الرقابة من بلد لآخر، وضمان التبادل الآني للمعلومات في جميع مراحل العملية. وقد أدى المركز دور مركز التنسيق أثناء العملية، عاملاً على نوبات مدة كل منها ٢٤ الساعة.

٦ - وتمثل الشراكة بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، في إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، مبادرة أخرى في مجال المساعدة التقنية تقدم دعماً عملياً لدول العبور. وقد واصل برنامج الحاويات أداء عمله حسب التوقعات وبما يتجاوزها، ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى التفاني والحماس الشديد الذي أبداه موظفو وموظفات الوحدات المشتركة لمراقبة الموانئ، التي أنشأها المشروع في كل موقع، والذين استخدموا بطريقة فعالة المهارات المهنية الجديدة التي اكتسبوها من خلال المساعدة التقنية التي قدمها المكتب. وحققت هذه المبادرة نتائج ملحوظة في اعتراض الحاويات البحرية التي تنقل المخدرات غير المشروعة والكيميائيات المسرّبة ووسعت نطاق فعاليتها لتشمل مجالات أخرى للجريمة المنظمة، مما أفضى إلى كشف

عمليات شحن غير المشروع لأنواع مهددة بالانقراض ولبواد خطيرة وضارة بالبيئة، وعمليات احتيال ومحاولات تهرّب من الضرائب. وقد توسع برنامج الحاويات من مواقعه التجريبية الموجودة في إكوادور عام ٢٠٠٦ إلى مواقع جديدة في باكستان والسنگال وغانا. وشهد عام ٢٠٠٩ انضمام بنما وكوستاريكا إلى شبكة الاتصال الحاسوبي المباشر، إلى جانب ست دول أخرى في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وإنشاء مواقع جديدة في أفريقيا (بنن وتوغو والرأس الأخضر ومالي) وفي البلقان (ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا) وفي آسيا الوسطى (تركمانستان)، مع قيام المفوضية الأوروبية بتمويل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (أذربيجان وأفغانستان وكازاخستان وجمهورية إيران الإسلامية) المستهدفة بالمساعدة في عام ٢٠١٠. ويشكل نقل المهارات والقدرات المهنية عنصراً أساسياً من المساعدة التقنية المقدمة، ويعزّز هذا العنصر بمعدات تقنية ومنصة اتصال مشفرة من خلال شبكة الإنفاذ الجمركي (CEN COMM) التابعة للمنظمة العالمية للجمارك. ونتيجة لذلك، تمكّنت شبكة متوسعة من الفنيين المتخصصين في إنفاذ القانون الذين يعملون في مجال توسيم الحاويات واختيارها وتفتيشها من توصيل معلومات واستخبارات عملية. وأتاح هذا ضبط ١٥٠ كيلوغراماً من الهيروين في غواندونغ، مثلاً، نتيجة لمعلومات عن حاويات مشبوهة أبلغها زملاء في كاراتشي. ويمكن تكرار هذا التدبير الإنفاذي للقانون يومياً في مختلف أنحاء العالم.

٧- ويمثل بناء شبكات الدعم الإقليمية عنصراً آخر من تدابير التصدي التي يقوم بها المكتب. ومن خلال برنامج مساعدة تقنية يستهدف التعاون في مجالي إنفاذ القانون وتبادل المعلومات من أجل مكافحة الاتجار بالكوكايين ويمتد من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، يعمل المكتب مع سلطات إكوادور والبرازيل وبيرو وتوغو والرأس الأخضر والسنگال وغانا وغينيا-بيساو وفنزويلا (جمهورية - البوليغارية) وكولومبيا والمكسيك على إنشاء شبكة عملية عبر المحيط الأطلسي تضم شركاء في إنفاذ القانون تستهدف الاتجار بالكوكايين على وجه التحديد. وقد وفرّ هذا البرنامج التقني، الذي بدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، منصة اتصال مشفرة يمكن لأجهزة إنفاذ القانون في القارتين من خلالها أن توصّل معلومات واستخبارات عن أنشطة عصابات الاتجار. وإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج دعماً لتعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا المشاركة فيه على اعتراض شحنات المخدرات، بما في ذلك تعزيز تدابيرها العملية المضادة، من خلال إقامة الشبكات والتدريب وتوفير المعدات. ويدعم المكتب إدماج هذه المساعدة الخاصة بالمشروع مع عمل مركز تحليل الاستخبارات وتنسيق العمليات لمكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر، الكائن في

لشبونة، ويعمل المكتب والمركز في الوقت الحاضر جنباً إلى جنب من أجل تحقيق نتائج عملياتية مشتركة.

٨- ويظل الارتقاء بالمهارات التقنية ووضع المعايير المهنية عنصراً أساسياً في برنامج بناء القدرات في المكتب. ففيما يخص دول العبور، يتطلب اعتراض المخدرات التي تمر عبر أقاليمها حصول أجهزتها المكلفة بإنفاذ القانون على مهارات وتدريب تضاهي ما لدى جيرانها وشركائها التجاريين. وقد عُممت مبادرة المكتب الخاصة بالتدريب الحاسوبي في ٥٢ بلداً على أكثر من ٣٠٠ موقع. ويوفر البرنامج تدريباً على إنفاذ قانون المخدرات يشمل طائفة عريضة من مجالات خفض العرض الأساسية، مثل التعرف على المخدرات غير المشروعة، ومراقبة السلائف واختبارها، وإدارة الحدود، وتقييم المخاطر، وتطوير الاستخبارات، وتقنيات التفتيش، ومكافحة غسل الأموال. واستفاد من هذا الشكل من التدريب ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ موظف من موظفي أجهزة إنفاذ القانون ويزداد عدد أولئك المستفيدين سنوياً. ونتيجة لذلك، أصبحت أجهزة إنفاذ القانون في جميع المناطق أكثر قدرة على العمل معاً بطريقة تعاونية وعلى الصعيد العملي، من خلال فهم مشترك للمصطلحات والممارسات والإجراءات التي يوفرها منهاج المكتب التدريبي المعتمد من الجميع. ومواكبة لاحتياجات الدول الأعضاء، يمضي المكتب قدماً في عشرة مجالات جديدة من منهج التدريب الحاسوبي، تشمل توسيم الحاويات البحرية، وتعزيز النزاهة والأخلاقيات المهنية، ومكافحة الجرائم المتصلة بالهوية، ووضع إرشادات لأوائل مُعائني مسرح الجريمة، وتوعية موظفي أجهزة إنفاذ القانون بشؤون الأيدز وفيروسه، والتحقيق في جرائم الفضاء الحاسوبي.

٩- وسوف يقدم المكتب إلى الدول مساعدة في مجال إدارة الحدود الجوية، تبدأ في عام ٢٠١٠ وتُنفذ على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وثمة مبادرة جديدة تركز على بناء القدرات ومهارات الاعتراض في المطارات الدولية، تُسمّى مشروع "Aircop"، ستُوجّه المساعدة المقدمة في إطارها نحو تحسين المهارات المهنية لموظفي أجهزة إنفاذ القانون العاملين في المطارات، ودعم الأخذ بممارسات عمل جديدة، وإقامة شراكات جديدة للتعاون العملي مع الأجهزة العاملة هناك. ويتبع هذا المشروع نهجاً مماثلاً للذي تتبعه مبادرة المكتب العالمية لمراقبة الحاويات البحرية. وفي البداية ستقوم ١٠ مطارات دولية في البرازيل والمغرب وغرب أفريقيا بإنشاء فرق عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، تكون مُدربة ومتراصة معاً بواسطة شبكة اتصال مشفرة. وبذلك، ستكون قادرة على نقل المعلومات آنياً بين مراكز العمليات في المطارات عن الركاب المثيرين للاهتمام والشحنات المثيرة للقلق، وعلى تبادل المعلومات بين متخصصين فنيين موثوقين يعملون معاً على رسم صورة أوضح

عن الضالعين في تهريب المخدرات غير المشروعة في جميع أنحاء القارة وفي أرجاء العالم كافة. وستمد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك يد العون للمكتب في تنفيذ هذه المبادرة بتوفير الخبرة الفنية والدعم التقني.

١٠- ويوفر البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، التابع للمكتب، برنامجاً لإيفاد المرشدين إلى الدول الأعضاء بهدف تزويدها بمساعدة مستدامة أكثر تعمقاً في مجال التصدي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويوفد البرنامج خبراء كباراً إلى الدول الطالبة لمدة تصل إلى ١٢ شهراً كي يتولوا تدريب الموظفين وإسداء المشورة بشأن تسيير قضايا غسل الأموال/تمويل الإرهابيين وبشأن إنشاء مؤسسات مثل وحدات الاستخبارات المالية. ويوجد المرشدون التابعون للمكتب في كل من نيروبي وناميبيا وبالاو والسنغال وتونغا وفييت نام وآسيا الوسطى، ويتولى كل منهم مسؤولية إقليمية عن تقديم الدعم التقني. ويوفر المرشدون، خلال عملهم، تدريباً يعزز "التعلم بالممارسة". ففي هذا المجال المعقد تقنياً، تحتاج الأجهزة الحكومية إلى مساعدة عملية عند بناء القدرات ولفترة أطول، لكي يتمكن موظفوها من التعلم بالاقتداء ومن نقل الخبرة الفنية التي يكتسبونها إلى زملائهم. وتوفر مبادرة إيفاد المرشدين بديلاً لنهوج التدريب التقليدية، مثل تلك التي تقدم في فصول دراسية. وقد رأى المكتب أن هذا النهج مناسب على وجه الخصوص في مجال مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، لأن هناك دوماً أعضاء كثيرة تترشح تحت ضغط اتباع المعايير الدولية ولكنها تفتقر إلى الخبرة التقنية اللازمة لمتابعة هذا الأمر بسهولة. وإضافة إلى ذلك، يزود البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال، التابع للمكتب، المتدربين من أعضاء النيابة العامة وموظفي أجهزة إنفاذ القانون، القادرين على العمل مع نظرائهم في أحد البلدان المتلقية بالتدريب على الشؤون العملية اليومية، بهدف تكوين خبرات وطنية في ميدان كشف الجرائم المالية والتحقيق فيها.

ثالثاً- الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمساعدة الدول المتضررة من عبور المخدرات غير المشروعة

١١- إثر المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، التي وجهتها الأمانة إلى الدول الأعضاء طالبة إليها أن تقدم، بحلول ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، معلومات عن تنفيذها لقرار لجنة المخدرات ٧/٥١، وردت ردود من الاتحاد الروسي والأردن وإكوادور وألمانيا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وتوغو وتونس والجمهورية العربية السورية والسنغال ولبنان ومالطة والمغرب وميانمار. وإلى جانب الإبلاغ عن المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة إلى دول العبور، من خلال الأمم المتحدة تضمنت ردود عدد من الدول الأعضاء على الأمانة

معلومات عن تدابير التصدي التي قامت بها على الصعيدين المحلي والثنائي. فذكرت بيلاروس، التي تعمل ضمن إطار للتعاون الإقليمي مع أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، أنها دعمت التشريعات الوطنية ومهارات التحقيق لدى موظفي أجهزة إنفاذ القانون وقدرات المحللين وخدمات التحاليل الجنائية، واتخذت مجموعة واسعة من المبادرات المترابطة الأخرى لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. أما البوسنة والهرسك فقد أبلغت عن عملها الوثيق مع المركز التابع لمبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، وعن تقييد للنقاط الحدودية لدخول السلائف بصورة رسمية، وعن إجراء تقييم للمخاطر في معابر البلد الحدودية، وعن إنشاء قاعدة بيانات وطنية تتضمن معلومات عن كل شخص مشتبّه في اتجاره بالمخدرات. ونظم المكتب دورات تدريبية وأدخل تحسينات على المعدات التقنية في تعاون ثنائي مع إسبانيا.

١٢- وأبلغت إكوادور عن نجاح جهودها في إبرام اتفاقات تعاون ثنائي مع شركائها الآنديين من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، وعن عملها على تدعيم ضوابط الرقابة على الحدود، وعن مشاركتها في مبادرة إقليمية لمراقبة السلائف ممولة من الاتحاد الأوروبي. وأبلغت ألمانيا عن برامجها الواسعة النطاق للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، التي تشمل طائفة واسعة من المساعدات التقنية. وذكرت ألمانيا أنها دعمت التدابير الإقليمية للتصدي للاتجار غير المشروع في جنوب شرق أوروبا، مع تقديم مساعدة خاصة لألبانيا. وفي أفريقيا، دعمت ألمانيا بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون، مع تقديم مساعدة خاصة لدول اتحاد نهر مانو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) تركز على مبادرات التعاون عبر الحدود. وفي منطقة جنوب غرب آسيا، قدّم دعم برنامجي لأفغانستان ووسع نطاقه خارجها إلى دول آسيا الوسطى ليشمل بناء القدرات في مجال إدارة الحدود. وأبلغ الأردن عن الخطوات المتخذة لتحديث وتدعيم التشريعات الخاصة بمراقبة السلائف، وأشار في الوقت نفسه إلى أن أجهزته المعنية بذلك يمكن أن تستفيد من مساعدة تقنية في مجال التنفيذ الشامل لتلك الضوابط الرقابية الأكثر تشدداً. وذكرت حكومة لبنان أن تدابيرها المضادة اشتملت على تعزيز التعاون بين الأجهزة من أجل تحقيق تنسيق أوثق بين السلطات المعنية في ميدان مكافحة المخدرات غير المشروعة. ويولى في هذا الصدد تركيز خاص على الإجراءات والعمليات عند حدود لبنان البرية والبحرية والجوية.

١٣- وأفادت مالطة عن اليقظة الخاصة التي تمارسها بشأن البضائع العابرة التي تدخل وتخرج عن طريق محطاتها الحرة لشحن الحاويات. وذكرت أن السلطات في مالطة استفادت من العمل على نحو وثيق وتعاوني مع دول الاتحاد الأوروبي في مجال تبادل المعلومات عن الشحنات والأشخاص المثيرين للاهتمام. وأفادت حكومة المغرب عن المبادرات المتخذة لتعزيز التعاون مع

الدول المجاورة وعلى الصعيد الإقليمي. والمغرب هو البلد المضيف للمكتب الإقليمي للمنظمة العالمية للجمارك في شمال أفريقيا، وهو في سبيله للانضمام إلى مبادرة مركز تحليل الاستخبارات وتنسيق العمليات لمكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر، كما إنه عضو مساهم في مركز التنسيق لمكافحة المخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي خطوة ثنائية، شكّل المغرب وإسبانيا لجنة لمكافحة المخدرات من أجل توثيق التنسيق بينهما. أما ميانمار، فقد شاركت في برنامج لتعزيز التعاون عبر الحدود مع جارقتها من خلال مبادرة رسمية لإنشاء مكاتب اتصال حدودية. وأنشئت في إطار هذه المبادرة سبعة مكاتب على امتداد الحدود مع تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين، وأدّى هذا إلى ضبط الكثير من المخدرات غير المشروعة. كما أبرمت الحكومة اتفاقات ثنائية للتعاون مع عدد من شركائها التجاريين الرئيسيين في منطقة جنوب شرق آسيا. ومن بين التدابير التي اتخذها الاتحاد الروسي إنشاء قوة رد سريع تابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي تضم وحدات مشتركة من القوات العسكرية والقوات الخاصة وأجهزة إنفاذ القانون في الدول المشاركة وتستخدمها في عمليات مكافحة المخدرات. وقامت منظمة معاهدة الأمن الجماعي أيضاً بتنسيق تنفيذ عملية "كانال" التي تستهدف الاتجار غير المشروع عبر آسيا الوسطى وفي الاتحاد الروسي، واتخذت خطوات عملية لتعزيز تصدي الدول المشاركة جماعياً لمحاولات غسل الأموال. كما بدأ العمل على إنشاء قاعدة بيانات إعلامية متكاملة ضمن إطار الدائرة الاتحادية لمكافحة المخدرات، واضطلعت سلطات الاتحاد الروسي في الوقت نفسه بتنفيذ عدد من عمليات التسليم المراقب مع سلطات مختصة في آسيا الوسطى، بما يتماشى مع سياستها الاستباقية لتوسيع وتدعيم التعاون والتنسيق العمليتين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٤- وأفادت حكومة السنغال بأن أجهزتها المختصة ضمن إطار وزارة الداخلية، تتبادل بانتظام معلومات عملياتية مع أجهزة إنفاذ القانون الغربية، وخصوصاً الأجهزة التابعة لإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. أما الجمهورية العربية السورية فقد أبلغت عن إنشاء وحدات متخصصة للتحقيق في جرائم المخدرات، وأنها تتعاون بشكل وثيق مع الدول المجاورة والشركاء الإقليميين في ميدان تبادل المعلومات والاستخبارات العملياتية من أجل اعتراض الضالعين في أنشطة الاتجار غير المشروع وملاحقتهم قضائياً. وأفادت توغو بأنها اعتمدت في عام ٢٠٠٩ خطة عمل وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات والجريمة، من شأنها أن تعزز قدرة البلد على العمل محلياً ودولياً على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وأبرزت توغو مشاركتها في كل من مشروع "Aircop" والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات والمبادرات الإقليمية للمكتب والتعاون الدولي على مكافحة تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، وأبدت التزامها بدعم تلك المشاريع والبرامج والمبادرات. وأبلغت تونس الأمانة بأن الشرطة الوطنية والحرس الوطني

يعملان على إنفاذ ضوابط الرقابة على المخدرات غير المشروعة إنفاذا صارما، وألّهما يستعينان في عملهما بالمعلومات والتحليلات المستمدة من التحقيق في تلك الجرائم والتي تتلقاها من الشركاء الإقليميين والدوليين.

رابعاً- التوصيات

١٥- ينبغي تشجيع الحكومات على أن تتخذ خطوات لإبرام اتفاقات ثنائية للتعاون مع الدول المجاورة والشركاء التجاريين الرئيسيين ترمي تحديداً إلى تعجيل تبادل المعلومات بين أجهزتها المعنية بإنفاذ القوانين وأجهزتها القضائية وتلبية طلبات المساعدة الواردة منها، إن لم تكن قد فعلت ذلك.

١٦- ينبغي للحكومات أن تكفل سرعة وكفاءة الإجراءات الخاصة بمعالجة الطلبات الرسمية للحصول على مساعدة قانونية في جمع الأدلة وتوجيه التهم الجنائية إلى الجناة واستصدار أوامر بتسليمهم.

١٧- ينبغي للحكومات أن تتكفل بأن تكون لدى أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون مجموعة جاهزة من الإجراءات العملية النموذجية لدعم عمليات التسليم المراقب، مشفوعة بمعلومات مفصلة عن نقاط الاتصال الوطنية والمعوقات القانونية وأي متطلبات خاصة في جميع المناطق.

١٨- ضمناً للنجاح في تنفيذ عمليات التسليم المراقب المتصلة بالاتجار بالمخدرات، يجب على الحكومات أن تتكفل بأن تكون أجهزتها المعنية بإنفاذ القانون على علم بالتفاصيل اللازمة للاتصال بجهات الوصل الوطنية النظيرة وبأي متطلبات قانونية و/أو قيود تقنية يجب تحديدها في بيان مرافق بالطلبات المقدمة لتنفيذ تلك العمليات.

١٩- ينبغي تشجيع الحكومات على تدعيم تدابيرها المضادة لمحاولات غسل الأرباح المحققة من المخدرات غير المشروعة في دول العبور من خلال التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخبارية المجموعة واستحداث أساليب تحر تكميلية.

٢٠- ينبغي للحكومات أن تقدم للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون دعماً في مجال إقامة تعاون وثيق مع وكلاء الشحن التابعين للقطاع الخاص ومشغلي الموانئ وشركات الشحن والرباطات المهنية، وفي الاستعانة بهم في مبادرات مكافحة المخدرات وفي تسهيل الاطلاع على ما يلزم من معلومات عن البضائع قبل وصولها من أجل توسيم واستهداف البضائع التجارية والمركبات والمسافرين.